ضرائب

البعض يدفع مرتين!

□ بدر الدين جمجوم

بفاجأ الفنان وهو جالس أمام مأمور ضرائب شعبة التحصيل والحجز ان بلاثة أرباع الضرائب المخصومة منه من المنبع والتى تمثل حوالى ٢٠ ٪ من دخله لم تورد إلى مصلحة الضرائب . فيبادر الممول (الفنان) بالاستشهاد بكافة المستندات التى معه الدالة على خصم الضريبة من المنبع منه والمختومة بخاتم الدولة أو المهجورة بإمضاء المتعجين والمختومة بخاتم شركاتهم .

وهنا تكون المفاجأة الكبرى التى هى موضوع قضيتنا هذه . حينما يكتشف أن جميع هذه المستندات لا تأخذ بها مصلحة الضرائب . وليست لها صفة الإلزام . سواء بالنسبة لجهة الخصم أو التحصيل . ويتساءل الممول : إذن فما الحل ؟ . . ويكون الجواب : أحد أمرين . . إما أن يدفع هذه الضرائب من جديد . وإما أن يذهب إلى الجهات التى خصمت منه هذه الضرائب ويحضرها بنفسه . . ويختار الأمر الثانى بالطبع ويترك الفنان عمله . ويبدأ عملية اللف والدوران على أقسام الحسابات الخاصة بهذه الجهات راجيا إياهم . إما إعطاءه الضريبة لتوريدها بنفسه وإما إعطاءه ما يدل على توريدها بالفعل إلى مصلحة الضرائب . والغريب أن كل هذه الجهات تؤكد أنه قد تم توريد هذه المبالغ بالفعل إلى مصلحة الضرائب . وتبارع الجهات الحكومية بإعطائه شهادات دالة على أنهم قد وردوا مبالغ الضرائب المستقطعة منه إلى مصلحة الضرائب ضمن شيكات جماعية بأرقام كذا وكذا . أما جهات القطاع الخاص فالطبع لا يعطونه حقا ولا باطلا . ويتجه الممول مرة أخرى إلى شعبة الحجز والتحصيل . ويسلمهم الشهادات التى أحضرها . وتستمر عملية فرز أرقام الشيكات أياما عديدة . ويكتشف فى آخر الأمر أن معظم أرقام هذه الشيكات لم تصل بالفعل إلى مصلحة الضرائب . وبالتالى لم يتم تحصيل الضريبة المخصومة منه . وأن قانون الضرائب لا يعفيه منها . مادامت لم تورد بالفعل إلى الخزانة العامة .

والآن أتقدم بهذه التساؤلات إلى السيد نائب رئيس الوزراء الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد : ماذنب الفنان فى عدم توريد الجهات التى خصمت الضرائب منه من المنبع إلى مصلحة الضرائب مادام هو مسيرا لا مخيرا ؟ . . فمصلحة الضرائب لم تخيره بين أن يدفع هو الضريبة المقررة عليه بنفسه أو أن تقوم الجهة التى يعمل بها بخصم هذه الضريبة وتوريدها بالنيابة عنه . والمفروض أن الممول تنتفى مسئوليته وتصبح ذمته خالية بمجرد استقطاع الجهة التى يعمل بها للضريبة المخصومة من المنبع مادام معه ما يفيد ذلك . ومما لاشك فيه أن هذه الضرائب المخصومة تصبح ملكا للدولة بمجرد خصمها . وعلى مصلحة الضرائب حينذاك أن تسعى هى فى سبيل الحصول على أموالها من هذه الجهات التى حصلت هذه الضرائب من الممول . بل تعاقب بشدة كل من لم يورد هذه الضرائب إلى المصلحة التابع لها الفنان . . وفى رأيى أن حكم المنتج الذى (يلهف) هذه الضرائب لنفسه هو حكم من يخون الأمانة . وأعتقد أن عناصر جريمة خيانة الأمانة تنطبق على مثل هذه الحالة . فى كلتا الحالتين قد أخذ من لا يستحق مالا مملوكا للغير كأمانة لتوريده إلى طرف ثالث ولم يفعل . والآن أحد أمرين إما أن تحمى الدولة ممولها من تلاعب المنتجين وتعترف بالضرائب المخصومة منهم سواء من المنبع أو من الحجوزات مادام معهم ما يفيد ذلك وترجع مصلحة الضرائب على الجهة التى خصمت هذه الضرائب لصالحها ولم تورد . . وإما أن تلغى الدولة قانون خصم الضريبة من المنبع فتريح وتستريح . . فلا يجوز بأى حال أن يدفع المواطن الضريبة مرتين .

سياسة

من يشعل النيران ؟

□ سيد نصار

الحرب هى الحرب . لاغالب ولامغلوب . الطرفان مغلوبان ومايمكن أن نعتبره منتصرا هو من كانت خسائره أقل . ولكن الخسائر بدون شك واقعة على الجانبين . وفى الحرب العراقية الايرانية خسر العرب كما خسر المسلمون وكان أفضل من الحرب أن تعود الحقوق فى الأرض والماء إلى أصحابها . أما وقد وقعت الحرب فلا فائدة من البكاء على ماوقع وحدث . وأفضل منه ان ننصر ونفكر نحن العرب فيما يراد بنا

فالقضية لم تعد قطعة أرض ضائعة لنا هنا أو هناك أو خلافا حول مذهب أو أيديولوجية سياسية نهددنا بها أو تنصرنا هناك . إنما القضية أخطر وأهم وأعم . . إنها تستهدف رخاءنا كما تستهدف وجودنا كعرب . .

من المؤكد ان اكثر الناس سعادة بهذه الحرب هم تجار السلاح وأدوات التدمير . فالحروب الحديثة وقد جربناها قبل غيرنا . تستهلك من السلاح عشرات أضعاف ماكانت تستهلكه من قبل فضلا عن اتساع مساحة التدمير لحداثة وقوة تدمير النيران ولعل مايحدث بين بغداد وطهران فيه إنقاذ لبعض مصانع إنتاج السلاح فى الغرب وأيضا فى الشرق ومساعدة على تقليل حجم البطالة المقنعة التى تجتاح الغرب والشرق . وزادت من التضخم لدى الجميع فزادت من القلاقل وتذمر الجماهير مما أضعف الاستقرار السياسى على الجانبين شرقا وغربا .

ومن المؤسف أن كل الحروب وهى إقليمية وبدأت بعد الحرب العالمية الثانية . محصورة بين دول العالم الثالث دون غيرها من الدول المتقدمة غربا أو شرقا مما يشكل فى النهاية إسفنجة لامتصاص موارد كل الدول الفقيرة لتزداد فقرا ولتصبح الدول الغنية أكثر غنى وتقدما . وليس من المستحيل على أى مراقب أن يتصور أعضاء مجالس إدارة مصانع توريد السلاح فى العالم الآن وهم جالسون رافعون أكفهم الى السماء داعين إلى استمرار هذه الحرب والى قيام غيرها بشرط ألا تمتد اليهم وان تظل ضمن نطاق العالم الثالث . فلذا لم يكن غريبا أن تقف كل من الدولتين العظميين على الحياد من هذه الحرب وهو حياد سلبى أكثر منه إيجابيا . ذلك أنه يساهم فى استمرار الحرب أكثر مما يساهم فى إنهائها . وأفضل منه التدخل لوضع حد لإراقة الدماء ! !

ولى رجاء أخير - وقد أكون متحفظا - ان هناك مايسمى الاتفاق غير المكتوب بين الغرب والشرق على ضرورة اثارة مثل هذه القلاقل من حين لآخر بين دول العالم الثالث تعويضا لأموال الغرب التى يدفعها ثمنا للطاقة والمواد الأولية التى يستوردها من العالم الثالث . وكذلك الشرق تمكينا له من الحصول على الدولارات من بعده للأسلحة لشراء مايحتاج إليه من التسليح ومواد التخوين والتكنولوجيا من الغرب .

وهذه قضية تحتاج من مفكرى العالم الثالث وفى مقدمتهم مفكرو العالم العربى . كل اهتمام ودراسة للخروج من دوامة الكراهية التى يغرقوننا بداخلها مرة باسم القوميات ومرة باسم الأيديولوجيات وثالثة باسم الثورة على الظلم ومرة من أجل العدالة التى اصبحت مستحيلة !

ورعما أمكننا فى ضوء هذا المفهوم أن نفسر العداء الذى ينتاب البعض وخاصة من الرافضين عن وعى أوبدون وعى لمعنى السلام ولكل من ينادى به .

وعلى أية حال عالم يدركه الشرق والغرب معا ان مثل هذه الحرائق الصغيرة التى يشعلونها أو يساعدون على إشعالها بقصد اوبدون قصد مستغلين كل مشاكلنا وتناقضاتنا المصطنعة فوق أراضينا . قد تمتد اليهما وينحول الحريق الصغير إلى أكبر حريق قد يحرق الجميع دون استثناء .